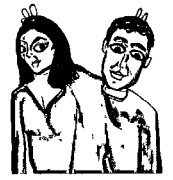

الطائفية
في الوطن العربي (٣)

العناصر المؤسِّسة للطائفية: لبنان نموذجاً

سامي عفيش

يختلف عامّةُ اللبنانين، ومعهم دارسو الطائفية من مختلف الجنسيات، على طبيعة الطائفية في لبنان وأسبابها ومدى استمرارها ونتائجها وقد انقسموا، بشكل عامّ، إلى مجموعتين رئيستين، وبخاصةٍ في الفرضيات لكنّ البعض، وإن التزم كلٌّ منهم بفرضيات فريقه، زاوَج بين المقولات الأخرى المطروحة من المجموعتيْن كلتيْهما.

ـ المجموعة الأولى تميل إلى الافتراض بأنّ الطائفية «طبيعية» في لبنان بفعل تكوّنه من طوائف عدة. وهي تَعتبر، من ثم، أنّ قيامَ النظام الطائفي أمرٌ منطقي سياسيّاً لأنّه يَهْدف إلى حفظ التوازن السياسي بين الطوائف عبر تمثيلهم في السلطة، وإنْ بأحجامٍ مختلفة وقد يَقْبل بعضُ أعضاء هذه المجموعة بإعادة توزيع الثقل السياسي بين الطوائف وممثّليها إذا اقتضى الأمر، لكنهم يشتركون مع بقية المجموعة في الموافقة على ديمومة النظام الطائفي ضمانًا للاستقرار في لبنان ويشترك أفرادُ هذه المجموعة عادةً في استخدام الطائفة كوحدةٍ أساسيةٍ للتحليل في طروحاتهم

ـ أما أفراد المجموعة الثانية فيميلون إلى الافتراض أنّ الطائفية ظاهرةٌ «ظرفية» مركّبة، متعددةُ الأسباب، مرتبطةٌ بمصالح طرفٍ اجتماعي أو أكثر. وهم يَعتبرون أنّ الطائفية قد تقوى أو تَضعف أو تندثر بناءً على عوامل متعدِّدة كما يركّزون على أهمية النظام الطائفي في دعم استمرار الطائفية كظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية. ويَستخدمون في طروحاتهم، عادةً، وحداتٍ أساسيةً للتحليل غيرَ الطائفة، كـ «النخب» أو «الطبقات» مثلاً.

أَميلُ إلى القبول بفرضيات ومقولات المجموعة الثانية، وهم قلّة. وغرضي من هذا البحث المقتضب إلقاءُ الضوء على العناصر الأساسية المكوِّنة للطائفية، معالجًا الطائفيةَ كظاهرةٍ سياسيةٍ بالمعنى الواسع، وهي تَشْمل عناصرَ سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية، متّخذًا من لبنان نموذجًا صالحًا للتطبيق.

تأسيس الطائفية ونظامها في لبنان: ١٨٤٣

نشأتْ نواةُ النظام الطائفي في لبنان عام ١٨٤٣، إذ قُسِّم جبلُ لبنان آنذاك الى قائممقاميتيْن: مسيحية في شمالي الجبل، ودرزية في جنوبه واختير قائممقامٌ من الطائفة نفسها ليتولّى شؤونَ كلٍّ من قسمَي الجبل الإداريين، يعاونه مجلسٌ انتُقِي على أساس طائفي «ليمثِّل» الطوائفَ الموجودةَ في كل قائممقامية.[1] وقد قام نظامُ القائممقاميتيْن الطائفي في ظلّ متغيِّراتٍ أساسية شَهِدَها جبلُ لبنان، كما المنطقة، في تلك الفترة. من أهمّ هذه المتغيّرات ازديادُ التدخّل الإمبريالي الأوروبي في المنطقة اقتصاديّاً وسياسيّاً. وقد انعكس هذا التدخّلُ في بدء تشكيل بيروت الحديثة كمرفإ ومركزٍ تجاري أساسي لخدمة هذه المصالح، وفي انتشار الإنتاج الأولي لصناعة الحرير في جبل لبنان لتلبية حاجة المصانع الأوروبية وكانت الدولة العثمانية قد أَطلقتْ منذ عام ١٨٣٩ إصلاحاتٍ سياسيةً واقتصاديةً واجتماعيةً واسعة سمحتْ بتساوٍ أفضل بين السكّان، وهدفتْ إلى تقوية أركان الدولة وضمانِ ديمومتها في مواجهة التحدِّيات الداخلية ـ من مقاومة وانتفاضات ـ بالإضافة إلى التحدّيات الخارجية الآتية من أوروبا.

وفي الوقت نفسه كانت انتفاضاتُ الفلاّحين في جبل لبنان تتوالى ضدّ الإقطاعيين وتدكّ نفوذَهم وقد أدّى الصدامُ، الذي بدأ بين فلاّحين موارنة وإقطاعيين دروز في بلدة ديْر القمر حول الأرض وثرواتها في العام ١٨٤١، إلى صدام طائفي شمل المنطقةَ المحيطة، الأمرُ الذي حَمَلَ العثمانيين على التدّخل؛ ومثّلهم فَعَلَ الأوروبيون الذين ادّعوا الحرصَ على مصالح المسيحيين، وتوصّلوا إلى قسمة الجبل إلى قائممقاميتيْن في عام ١٨٤٣.

تصاعدت الحركاتُ الفلاّحية حتى وصلتْ إلى ثورة عارمة خلال عام ١٨٥٨ في منطقة كسروان المارونية، نجح فيها الفلاّحون الموارنةُ في إخراج الإقطاعيين الموارنة من المنطقة وأقاموا فيها

١ ـ Kamal S. Salibi, **The Modern History of Lebanon** (New York: Caravan Books, 1977), pp 63-72.

العناصر الأساسية المكوِّنة للطائفية في لبنان

جمهورية فلاحية غير أنّ المقولات الطبقية لقائد الانتفاضة طانيوس شاهين تلازمتْ مع طروحه الطائفية، فانتشر العنفُ، لكنْ على أساس طائفي، في مناطق أخرى من جبل لبنان، وامتدّ إلى دمشق بالمنحى نفسه.

متصرفية جبل لبنان: ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠

قامت متصرفية جبل لبنان إثر أحداث ١٨٥٨ ـ ١٨٦٠ برعاية عثمانية ـ أوروبية، وبإدارةِ متصرّفٍ عثماني مسيحي غير لبناني، يعاونه مجلسٌ «ممثِّلٌ» للطوائف وُزِّعَ بشكلٍ غير متساوٍ بين الطوائف، ولمصلحة النُّخب المارونية . ومع استمرار التحديث في فترة المتصرّفية، تراجَعَ النظامُ الإقطاعي، ومعه نفوذُ الإقطاعيين الدروز، لمصلحة النموّ الرأسمالي والنخب المسيحية الصاعدة. إلاّ أنّ التراجع الملحوظ لاستيراد الحرير من أوروبا، ومن فرنسا تحديدًا، فاقَمَ الأزماتِ الاقتصاديةَ في الجبل، وأدّى إلى بدء الهجرة الكثيفة نحو الأميركيتيْن. وكان معظم المهاجرين، حينها، من المسيحيين.

لبنان في ظلّ الانتداب الفرنسي: ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣

نشأتْ دولةُ لبنان الكبير عامَ ١٩٢٠ بضمّ جبل لبنان ومناطقِ بيروت والبقاع والشمال والجنوب التي كانت جزءًا من الولايات العثمانية وقامت هذه الدولة برعايةٍ فرنسيةٍ تامة على أساس معاهدة سايكس ـ بيكو، وبالتلازم مع قيام الانتداب الفرنسي على لبنان وإذا كان عددٌ من النخب المسيحية، ومنها المارونيةُ تحديدًا، قد نادى بقيام هذه الدولة بالتعاون مع فرنسا، فإنّ عددًا أكبرَ من النخب والقوى المسيحية وغير المسيحية (ومن بينها نخبٌ مارونية) تحفَّظَ لسبب أو لآخر عن قيام هذه الدولة، ونادى بعضُهم بالوحدة مع سوريا. إذن، كان الخلافُ على هوية لبنان القومية ومستقبله متلازمًا مع قيام هذه الدولة، وكان من نتائج ذلك تداخُلُ تشكّلِ الهوية الطائفية أو الاتجاهِ العَلْماني مع الهوية القومية في دولة لبنان الحديث

لكنّ النظام الطائفي تبلور برعاية الفرنسيين عبر توزيع المواقع السياسية، ومنها المقاعدُ النيابية، على أساسٍ طائفي، ولمصلحة النخب المسيحية بشكلٍ واضح. ورافق ذلك نموٌّ عمراني اقتصادي في بيروت ومناطق جبل لبنان المحيطة بها وذات الكثافة السكانية المسيحية. غير أنّ هذا النموّ لم يشملْ ما أصبح يسمّى لاحقًا بـ «الأطراف،» أيْ مناطق الشمال والجنوب والبقاع، ذاتِ الكثافة السكانية المسلمة، على الرغم من اتّساع أراضيها وغناها الزراعي بالإضافة إلى بعض الصناعة.

لبنان منذ الاستقلال

تلازَمَ استقلالُ لبنان عامَ ١٩٤٣ مع نشوء نظامٍ طائفي أكثر تشعُّبًا من ذي قبل، بُنِيَ على «الميثاق الوطني» المستمدّ من كلمات رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح. «مَثَّل» هذان المسؤولان على التوالي المسيحيين، وبشكلٍ خاصّ النخبَ المارونيةَ المرتبطةَ بطبقة الكومبرادور، والمسلمين، وبشكل خاصّ النخَبَ السُّنيةَ المرتبطةَ بطبقة التجّار. وقد شمل هذا النظامُ توزيعَ المناصب الرئيسية الثلاثة في الدولة، والمقاعد النيابية، والحقائب الوزارية، ووظائف الدولة على مستويات عدة، وقيادة الجيش، على أسس طائفية. وكانت النخبُ المسيحية، وتحديدًا المارونية، هي الأكثرَ استفادةً من هذا التوزيع.

ساهمتْ عواملُ عدّة منذ الخمسينات ـ ومنها إعطاءُ الأولوية اقتصاديًا لقطاع الخدمات، وتهميشُ القطاعيْن الزراعي والصناعي من ثم، وتمركزُ الخدمات والنموّ بشكلٍ أساسي في المدن، وتحديدًا في بيروت الكبرى ـ في بدء تراكم الأزمات على لبنان منذ منتصف الستينات، على الرغم من الإصلاح الشهابي. وشملتْ هذه الأزمات الهجرةَ الكثيفةَ من الريف إلى المدن، وإلى بيروت الكبرى تحديدًا، وما نتج من ذلك من الآثار السلبية على المناطق الريفية والحضرية، والإحباط المتزايد الناجم عن ضيق فرص العمل بعد التخرّج المرتبط بانتشار التعليم، ومحدودية التمثيل السياسي لعدّة قوى سياسية علمانية ويسارية ذات وزنٍ شعبي، بالإضافة إلى التضخّم الاقتصادي وازدياد البطالة. ولعب التمييزُ الطائفي دورًا رئيسيًا في تصاعد هذه الأزمات

حمل اتفاقُ الطائف تناقضا رئيسياً: بين الاعتراف بالنظام الطائفي والدعوة إلى إلغاء الطائفية السياسية.

لم تستطع الدولةُ حلَّ أيٍّ من هذه الأزمات، على الرغم من قيام حكومة «الثورة من فوق» برئاسة صائب سلام خلال فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ وقد فاقم الوضعَ الانقسامُ السياسيُّ الحادُّ حول درجة المقاومة ضدّ إسرائيل، المرتبطُ أيضًا بالنشاط السياسي والعسكري الكثيف للقوى الفلسطينية في لبنان. ونتج من ذلك كلّه تزايدُ الإضرابات والاعتصامات في مختلف المناطق والجامعات، وتكرارُ الصدامات المسلّحة بين الجيش وقوى الأمن والقوى السياسية المؤيِّدة للسلطة من جهة وبين المضربين والمعتصمين والقوى المناهضة للسلطة والمنظمات الفلسطينية من جهة أخرى.

واستطاعت القوى ذاتُ القاعدة المسيحية الكثيفة، والمارونية خاصةً، وفي طليعتها حزبُ الكتائب حينذاك، تأطيرَ قواها الشعبية على أساس حماية النظام المؤيِّد لمصالحها من الانهيار والخوفِ من انتصار القوى الخصمة. وانفجرت الحربُ الأهلية عام ١٩٧٥، وخاضتْها قوًى لبنانيةٌ طائفيةٌ «مسيحية» و«مسلمة،» وقوًى علمانية، بالإضافة إلى القوى الفلسطينية لكنّ التمايز الطائفي ـ العلماني الذي ظهر في بداية الحرب سرعان ما تبدّد بالتدريج حتى ضَعُفَ بعد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ وانسحابِ القوى الفلسطينية من بيروت في آب ١٩٨٢، وحَلّ مكانَه التقاتلُ الشرسُ بين القوى الطائفية في أنحاء عدّة من لبنان. وتراجَعَ معه، في وقت لاحق، دورُ القوى العلمانية المؤسِّسُ للمقاومة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، لتصبح المقاومةُ في أوائل التسعينات تلزيمًا حصريّاً لحزب الله، نَتَجَ منه الاختلاطُ في أذهان الكثير من اللبنانيين بين «دور» الطائفة الشيعية و«موقعها» من جهة ودورِ المقاومة وسلاحِها وأهدافها من جهة أخرى

قام اتّفاقُ الطائف عامَ ١٩٨٩ برعاية أميركية ـ سعودية ـ سورية ليعلن قربَ انتهاء الحرب الأهلية. لكنّ هذا الاتّفاق حمل في طيّاته تناقضًا رئيسيّاً بالنسبة إلى المسألة الطائفية فهو، من جهة، ثَبَّتَ للمرة الأولى بعضَ أركان النظام الطائفي عبر تعديلات العام ١٩٩٠ الدستورية، كالمادة ٢٤ مثلاً التي نَظّمتْ مبدأ توزيع المقاعد النيابية على أساس طائفي، وعَدَّلَ من صلاحيات المناصب الرئيسية الثلاثة في الدولة لمصلحة النخب المسلمة. ومن جهة أخرى، أعلن في مقدّمة الدستور المعدَّل ما كان قد طرحه أركانُ ميثاق ١٩٤٣ من قبل، وهو أنّ إنهاء الطائفية السياسية هدفٌ وطنيٌّ رئيسي يجب الوصولُ إليه بشكلٍ تدريجي لكنّ تنفيذَ اتّفاق الطائف كان ولا يزال انتقائيّاً، ولم تَظْهرْ حتى الآن أيّةُ إشارة جدّية إلى قرب إلغاء الطائفية السياسية عبر أيّ من الخطواتِ المنصوص عليها في الدستور، ومنها إنشاءُ «الهيئة الوطنية» التي ستُشْرف على عملية الإلغاء. وقد ازدادت حدّةُ

أنا مش طائفي...
بس مع وحـــدة الصف المســـيـــحي!

العناصر الأساسية المكوِّنة للطائفية في لبنان

الطائفية في لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية، ولعب الاستخدامُ المستمرُّ للمحاصصة الطائفية ـ الزبائنية بين أركان الدولة الثلاثة منذ ذلك الحين دورًا رئيسيّاً في تأبيد الطائفية ونظامها

العناصر الرئيسية المكوِّنة للطائفية ونظامها

تضافرتْ عناصرُ رئيسيةٌ عدّة، تأسَّسَ معظمُها في منتصف القرن التاسع عشر وتبلور تدريجيّاً، على إنتاج الطائفية ونظامها

أولُ هذه العناصر هو تشكُّلُ هويةٍ طائفيةٍ على مفترقِ طرقٍ سياسي واقتصادي واجتماعي رئيسي في تكوّن لبنان الحديث. فقد شكَّلَ منتصفُ القرن التاسع عشر نقطةَ تحوّلٍ بين نموّ بذور رأسمالية وطنية في المدن والبلدات الكبيرة، واقتحام رأسماليةٍ كولونيالية أوروبية للأسواق المحلية، واندلاع انتفاضات فلاحية، وانهيارِ نظام إمارة جبل لبنان، وبدءِ التفكك الملحوظ في النظام الإقطاعي، وقيام إصلاحاتٍ تحديثية مهمة في الدولة العثمانية. في هذا الصددَ يشير أسامة المقدسي إلى أنّ تشكّل الهوية الطائفية حينذاك ارتبط إلى حدٍّ كبير بإعادة تعريفٍ واضحةٍ للعلاقة بين الدين والسياسة،[1] وبتأثيرٍ من خُطب الإصلاح العثمانية والأوروبية «التي جعلتْ من الدين مسرحَ المواجهة الكولونيالية بين غرب 'مسيحي' كما يدَّعي وإمبراطوريةٍ عثمانية 'مسلمة' وجَدَ فيها ذلك الغربُ خصمَه الدائم.»[2]

وقد بلور الهويةَ المرتبطةَ بإعادة التعريف هذه تدخُّلُ القوى الأوروبية المتصاعدُ في المنطقة بحجّة «حماية» المسيحيين، و«دعمُ» الإنكليز للدروز، بهدف إعلاء نفوذ الأوروبيين السياسي في المنطقة وإقامةِ علاقاتٍ وطيدةٍ مع نخبٍ محلية يستطيعون الاعتمادَ عليها لخدمة مصالحهم الاقتصادية.

ولا يمكن فهمُ تشكّل الهوية الطائفية من دون النظر إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتشكلها، وهذا هو العنصر الأساسي **الثاني** للطائفية. فقد ارتبطت الهويةُ الطائفية لدى الفلاّحين الموارنة في جبل لبنان عند منتصف القرن التاسع عشر (وكانوا يشكّلون الأكثريةَ العدديةَ بالمقارنة مع الدروز) برغبتهم في التحرر من الإقطاع المهيمن، وتحسينِ ظروفهم الاقتصادية. كما يبدو أنّ تشكّل الهوية الطائفية لدى الدروز آنذاك ارتبط بمصلحة الإقطاعيين الدروز في حفظ نفوذهم، مع الحرص على إبقاء الفلاّحين الدروز إلى جانبهم باسم الحميّة الدينية

ويرتبط تشكّلُ الهوية الطائفية بأبعادها كافّةً بالتأسيس السياسي للطائفة[3] في منتصف القرن التاسع عشر. وكان نظامُ المِلل والطوائف العثماني قد نَظَّمَ الطوائفَ المسيحيةَ واليهوديةَ من قَبْلُ كوحداتٍ اجتماعية، ودَعَمَ نفوذَ النخب الدينية فيها، كما سَهَّلَ نموَّ النخب المدنية الصاعدة التي تعاونتْ مع النخب الدينية أو نافستْها. إلاّ أنّ نشوءَ بذور النظام الطائفي اللبناني في عام ١٨٤٣، وتشكُّلَ الهوية الطائفية المتلازم معه، تمّا في إطارٍ تحديثي تبلورتْ معه فكرةٌ سياسيةٌ واضحةٌ للطائفة تختلف عن نظام المِلل والطوائف وعن النظام السياسي اللاطائفي لإمارة جبل لبنان قبل عام ١٨٤٣ وتقوم هذه الفكرة على مبدإ أنّ الطوائف هي الوحدات السياسية الاجتماعية الأساسية في لبنان، وهو ما يعني إنشاءَ الطائفة في وصفها كيانًا سياسيّاً وهذا هو العنصر الأساسي **الثالث** للطائفية ونظامها

ارتبطتْ فكرةُ «إنشاء الطائفة في وصفها كيانًا سياسيّاً» بإيجادِ نطاق جغرافي سكّاني يُستخدم فضاءً إيديولوجيّاً متصوَّرًا لتشكُّل الهوية الطائفية ونموّها، ويَرْسم الحدودَ الجغرافيةَ لهيمنة القوى الطائفية في الطائفة عند الضرورة القصوى ـ وهذا هو العنصرُ الأساسي **الرابع** للطائفية ونظامها. وقد تمّ تأمينُ هذا العنصر عند نشوء النظام الطائفي عامَ ١٨٤٣ عبر تقسيم جبل لبنان إلى قسمين على أساس طائفي واعتُبرت

١ ـ ٢ ـ أسامة المقدسي، **ثقافة الطائفية** (بيروت دار الآداب، ٢٠٠٥)، ص ١١١، ٢١

٣ ـ أنظُر طروحات ياسين الحاج صالح حول الطائفية كنتاجٍ صنعي سياسي في مقاله «صناعة الطوائف الطائفية بوصفها استراتيجيةَ سيطرةٍ سياسية،» الآداب، العدد ١/٢، ٢٠٠٧، ص ٣٨ ـ ٤٤

إذا كان التمثيل ينحصر في الطوائف كوحدات سياسية أساسية، فإن النخب الطائفية هي المستفيدة الأولى.

الكثافةُ السكّانية، للموارنة والدروز، والمتمركزةُ في كلّ جزء، أساسًا لإنشاء القائمقاميتيْن المارونية والدرزية، على الرغم من التداخل السكّاني بين الطوائف الذي لا يُمْكن فرزُه بسهولة؛ بالإضافة إلى أنّ أكثرية سكان القائمقامية الدرزية الجنوبية كانوا من المسيحيين، تبعًا للإحصاءات العثمانية.

يرتبط تشكّلُ الطوائف، في وصفها الوحدات السياسيةَ الأساسيةَ في المجتمع، بالحاجة إلى تمثيلها في إطارٍ تحديثي وقد اعتُمِدَ مبدأُ التمثيل الطائفي، وهو العنصرُ الأساسي **الخامس**، منذ ١٨٤٣ ركنًا أساسيّاً لقيام النظام السياسي في لبنان. وقام هذا المبدأ على فرضيتيْن الأولى أنّ التمثيل السياسي ينحصر في الوحدات السياسية الأساسية في المجتمع، وهي الطوائف؛ وأنّ أيّ تمثيل لأيّ مجموعات اجتماعية أخرى، مثل النخبِ والعائلاتِ والعشائرِ والقوى السياسية والطبقات والمجموعات الجندرية، يجب أن يتمّ عبر الطوائف. والثانية أنّ ممثّلي هذه الطوائف يجب أن ينتموا إليها وأن يقدِّموا مصالحَها في تشكيل مطالبهم

وإذا كان التمثيل ينحصر في الطوائف وعَبْرَها بوصفها وحداتٍ سياسية، فإنّ النخب الطائفية هي المستفيدة الأولى من تمثيل كهذا ولقد ساهمتْ هذه النخبُ في نظام ١٨٤٣، وقادت النظامَ الطائفي تاريخيّاً، واستفادت منه بأشكال كثيرة، وضَمنتْ ديمومَته. والحال أنّ دور النُّخب المِفْصلي هو العنصر الأساسي **السادس** في إنتاج/وإعادة إنتاج الطائفية ونظامِها السياسي وقد سَهّلَ استمرارُ نفوذ النخب النظامَ الزبائنيَّ الذي يَسْمح باستمرار سيطرتها، في مقابل فتات الموارد التي تُوزِّعها أو توحي بإمكانية توزيعها

لكنّ النخب، القائمةَ منها والصاعدةَ، والتي توافقتْ على جوهر النظام الطائفي وديمومته بشكل عامّ، اختلفتْ فيما بينها على السيطرة على الموارد وتوزيعها.[1] وقد تمظهر هذا التنافسُ عبر الطوائف، بين نُخَب أكثر من طائفة، أو في داخل كلّ منها كوحدة سياسية. ويشكّل التوافقُ على ديمومة النظام، والتنافسُ على الموارد، عنصرًا رئيسيّاً **سابعًا** في الطائفية ونظامها. بيْد أنّ هذا التنافس، المرتبطَ بطبيعة النظام الطائفي، يناقض مبدأَ التوازن الطائفي الذي قامت عليه فلسفةُ النظام. فأعضاءُ نخب الطوائف سيستمرّون عبر طوائفهم في التنافس على الموارد الاقتصادية والسياسية، الأمرُ الذي يدفع إلى اللاتوازن، ويَضْمن من ثم ديمومةَ اللااستقرار وإمكانيةَ تكرار الحروب الأهلية. بكلام آخر، يَحْمل النظامُ الطائفي في طيّاته تناقضًا منطقيّاً فهناك اتفاقٌ مبدئي بين النُّخب على ديمومة النظام لتأبيد سيطرتها، لكنّ مطالبَها التنافسية غيرُ محدودة بسقفٍ ثابتٍ لا يُمْكن زحزحتُه، الأمرُ الذي يهدِّد تلك الديمومةَ بشكلٍ مستمرّ وهذا ما يعرِّض الدولةَ لحالةٍ مستمرةٍ من اللااستقرار، تحاول معها النخبُ بعد كلّ أزمةٍ رئيسيةٍ إعادةَ ترتيب النظام بحُلّةٍ جديدة

ويَظْهر العاملُ الأساسي **الثامن** في استمرار الطائفية ونظامها في لبنان عبر التدخّل الخارجي الذي ساهم بشكلٍ فعّالٍ في إنشاء نظام ١٨٤٣، ورعى تطوّرَ النظام الطائفي حتى الآن. وعلى الرغم من أنّ التوترات والحروب منذ ١٨٤٣ كانت لبنانية ـ لبنانية في الأساس، إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ الأطراف المتنافسة، وبينها تحديدًا النخبُ والقوى الطائفيةُ، لم تلجأْ بشكل مستمرّ إلى التعاون الوثيق مع قوًى خارجية وقد استَخْدمت القوى الخارجيةُ، في المقابل، لبنانَ ساحةً لتحقيق مصالحها المحلية والخارجية

تطوُّرُ هذه العناصر في ظلّ المتصرّفية

أسّس نظامُ ١٨٤٣ لتنظيم الطوائف سياسيّاً، وتمّ ذلك بالتدريج. وكانت متصرفيةُ جبل لبنان، التي أُنشئتْ بعد صدامات ١٨٦٠ الطائفية في ظلّ الرعاية العثمانية ـ الأوروبية، وبعد اندثار نظام القائمقاميتين من قبل، هي الوحدةَ الإداريةَ الأساسية التي ضَمّتْ من جديدٍ «قسمَي» الجبل في ظلّ نظامٍ طائفي مفصّلٍ عَمِلَ لمصلحة النخب المارونية بالتعاون مع الفرنسيين. ويذكر مسعود

١ ـ أنظرْ إلى فرضيات برهان غليون، ولاسيّما فرضية الطائفية كاستراتيجية تَستخدمها النخبُ الاجتماعيةُ من أجل السيطرة، وذلك في مقاله «نقد المفهوم الطائفي،» الآداب، العدد ١٠/١١/١٢، ٢٠٠٦، ص ٨٢ ـ ٨٧

العناصر الأساسية المكوِّنة للطائفية في لبنان

ضاهر في هذا المجال أنّ المشروع الفرنسي للمتصرفية كان يَهْدف، بمباركة الإنكليز آنذاك، إلى إقامة سلطة مسيحية في المتصرفية ووطنٍ قومي ماروني عَبْرها في المنطقة. وإذا كان مجلسُ إدارة المتصرفية قد تضمّن تمثيلاً متساويًا للطوائف الستّ الرئيسية في العام ١٨٦١، فإنّه عُدِّل عام ١٨٦٤ ليَضْمن الأكثريةَ للمسيحيين في ذلك المجلس (٨ من أصل ١٣ عضوًا) وللموارنة تحديدًا (٥ من أصل ٨ مسيحيين، وأكثرُ من ثلث أعضاء المجلس). بالإضافة إلى ذلك، كانت للموارنة عامَ ١٨٦٤ حصّةُ الأسد من عديد القوى العسكرية المنشأة حديثًا (١١٩٧ من أصل ١٨٤٠ عسكرياً، أي ٦٥٪)، والتي كان يُشْرف على تدريبها ضابطٌ فرنسي وقد سَهَّل الدورُ المتنامي للنخب المارونية ـ الكاثوليكية ازديادًا وفيرًا في عدد العاملين من الموارنة والكاثوليك في القطاع العامّ السياسي والإداري والعسكري، وفي القطاع التربوي الخاص المرتبط بالإرساليات الأجنبية، وفي القطاع الاقتصادي المرتبط بالرساميل الأوروبية، الأمرُ الذي سَمَحَ لتلك النخب بالهيمنة على موارد هذه القطاعات كافة.[1]

تطوّر هذه العناصر في ظلّ الانتداب

استمرّ تقدّمُ النخب المسيحية، وازداد عددُ العاملين من الطوائف المسيحية، وتحديدًا المارونية، كما اتّسع نفوذُهم في القطاعين العامّ والخاصّ في ظلّ الانتداب الفرنسي (١٩٢٠ ـ ١٩٤٣). وبدأ تشكيلُ عدّة هويات طائفية وقومية وعلمانية، مترابطة أو منفصلة بعضها عن بعض، بعد قيام دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ ونَمَت الهويةُ الطائفيةُ لدى عدد من المسيحيين، وتحديدًا الموارنة، مرتبطةً بنموّ فكرة «القومية اللبنانية،» وبنموّ فكرة دور لبنان الاقتصادي كـ «صلة وصل» بين أوروبا والعالم العربي من دون أية وحدة مع دول المحيط. وبرز نشوءُ حزب الكتائب عام ١٩٣٦ كمنظِّم لهذه القومية. إلاّ أنّ هذا لم يمنعْ من قيام تنافسٍ حادّ بين النخب المسيحية، تأطَّرَ في الصراع الكتلوي ـ الدستوري، وامتدّ إلى الخمسينات من القرن الماضي واشترك عددٌ وفيرٌ من المواطنين من مختلف الطوائف في التطلّع نحو اتّحاد سوري أو عربي يضمّ لبنان، وانقسم هؤلاء بين قوًى طائفية وعلمانية. وكانت النُّخب السُّنية الحَضَرية في طليعة المتحفّظين عن دولة لبنان الكبير، ذلك لأنّ قيام هذه الدولة أضعفَ مصالحَهم الاقتصادية المتصلة بالداخل، وجعلهم في موقع ثانوي بالمقارنة مع النخب المسيحية المدعومة من الانتداب الفرنسي. وكان تحوُّلُ النخب السُّنية نحو القبول بمجريات لبنان الكبير في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي إيذانًا بالرغبة في الشراكة السياسية والاقتصادية التي تبلورتْ بشكل واضح في ميثاق ١٩٤٣ ونشأ تنظيمٌ سُنّي في هذا الاتجاه، هو حزبُ النجّادة عام ١٩٣٦.

ومن ناحية أخرى تشكّلتْ هويةٌ علمانيةٌ رافضةٌ للطائفية ونظامها، تعود جذورُها إلى عصر النهضة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، جَمَعَتْ أعدادًا من الطبقتيْن الدنيا والوسطى من مختلف الطوائف والإثنيات، ولاسيّما الطوائف الأرثوذكسية والكاثوليكية والشيعية والدرزية من المناطق الحضرية والريفية وقد تجسّد هذا التيارُ العلماني في الحزب الشيوعي، الذي بدأ بالتكوّن في أوائل العشرينات من القرن الماضي مرتبطًا بنموّ وعي طبقي، والحزبِ السوري القومي الاجتماعي الذي نشأ في عام ١٩٣٢ وفيما عَبّرت النُّخبُ والقوى الطائفيةُ عن الرغبة في الحصول على حصص أفضل من الموارد، وانتهت قبيْل الاستقلال إلى شراكةٍ «طائفية» لبلوغ هذا الهدف، ركّزت القوى العلمانيةُ على مبادئ المواطنية والعدالة والتساوي بين المواطنين وإلغاء النظام الطائفي، وعبّرتْ من ثم عن مصالح جزء أساسي من الطبقات الدنيا والمتوسطة الراغبة في تحسين ظروفها السياسية والاقتصادية

تطوّر هذه العناصر بعد الاستقلال

أُنجز استقلالُ لبنان عامَ ١٩٤٣ بناءً على رغبة اللبنانيين ونضالهم من أجل تحقيق هذا الغرض، لكنّ إتمامَه جرى بدعم بريطاني حثيث في إطار التنافس مع الفرنسيين حينذاك وقد أسّست الشراكةُ بين النخب البرجوازية المارونية والسُّنية، والتي

١ ـ مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١** (بيروت معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤)، ص ٤٤٠ ـ ٤٤٤

استُخْدِمَ شعارا «الخوف والغبن» من قِبل النخب المارونية والسُّنية قبل ١٩٧٥، لكنَهما يستخدمان الآن من قِبل النخب السُّنيّة والشيعية.

انضمّت إليها لاحقًا النخبُ الإقطاعيةُ الشيعية، النظامَ الطائفيَّ الواسعَ النطاق في دولة الاستقلال إلاّ أنّ هذه الشراكة حَمَلتْ في طيّاتها تنافسًا حادّاً على السيطرة على الموارد، تمظهَرَ في كرٍّ وفرٍّ مستمرّيْن بين النخب المارونية والسُّنية بين عاميْ ١٩٤٣ و١٩٧٥، وتجلّى في رفع شعارَي «الخوف» و«الغُبْن» تدريجيّاً بين هذه النخب على التوالي.

استُخدم شعارُ «الخوف» من قِبل النخب المارونية ليشير مثلاً إلى أنّ أيّ مَسٍّ بآليّات النظام الطائفي الذي ينمّي مصالحَهم، أو أيَّ اقتراح بإقامة إحصاء سكّاني جديد قد يُظْهر التغيُّراتِ الديموغرافيةَ لصالح المسلمين، أو أيَّ استقواءٍ بالزعامة الناصرية العربية المناهضة للغرب، أو أيَّ تحالفٍ مع المقاومة الفلسطينية في لبنان، هو تأكيدٌ على خوف المسيحيين من محاولة الآخرين إضعافَ نفوذهم وكيانهم، وبالتالي اضطهادهم أو تهجيرهم في أسوإ الأحوال.

وأمّا النخب السُّنية فقد طَرَحتْ مقولةَ «الغُبْن» لتشير مثلاً إلى أنّ النخب المارونية لم تردّ لها الجميلَ بعدما أزالت النخبُ السُّنيةُ تحفُّظَها عن لبنان الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي، وقدّمت الدعمَ الكاملَ لمفهوم الوطن الجديد، ودخلتْ في شراكة إرادَتْها متساويةً مع النخب المارونية، غير أنّ هذه النخب لم تبادلْها التعاونَ المتكافئ بل استأثرتْ بالسلطة والموارد إلى حدّ كبير، الأمرُ الذي أدّى إلى ازدياد شعور المسلمين بالغبن. لكنّ هاتيْن الكتلتيْن من النخب، اللتيْن اختلفتا فيما بينهما وأنشأتا تحالفاتٍ عدّةً عبر الطوائف، اتّفقتا في المبدإ والممارسة على دعم الطائفية ونظامها اللذيْن حفظا سيطرتَهما وأمّنا ديمومتَهما.

وقد احتاجت النخبُ اللبنانيةُ إلى الطائفية والزبائنية لدعم نفوذها وتواصله. فالمواطنون من مختلف الطوائف شكّكوا في أولوية الهوية الطائفية كإطار مناسب لتحقيق مصالحهم، وفي صحة تمثيلهم من قِبل النخب الطائفية، وعبّروا عن ذلك من خلال الانخراط في أحزابٍ قوميةٍ ويساريةٍ علمانية أصبحتْ أكثرَ فعاليةً في العمل المطلبي منذ الستينات ولذلك عملت النخبُ الطائفية، من دون استثناء، على تثبيت الطائفية ونظامها عبر أطر عدّة. ومن هذه الأطر: قانونُ الانتخاب، وقانونُ الأحوال الشخصية، والنظامُ الزبائني.

فقد سُنّ قانونُ الانتخابُ، بكافّة تعديلاته حتى الآن، ليَخْدم مصالحَ الزعامات المحلية ويجذِّرَ الطائفية ورُفضتْ كلُّ اقتراحات التمثيل النسبي التي قد تَسْمح بتمثيل شعبيّ أفضل لقوًى عدّة، ومنها القوى العلمانية، كما قد تشجّع على قيام أحزابٍ وطنية عابرةٍ للطوائف، وقد تُضْعف الزعامات الطائفية وحُصِرت الأحوالُ الشخصيةُ للمواطنين في إطار القوانين والمحاكم المذهبية لكلّ طائفة. وفي هذا الإطار يقول العالم الدستوري إدمون ربّاط إنّ الفرد في لبنان لا يحيا كمواطن، وإنّ وجودَه قائمٌ فقط على عضويته في واحدةٍ من الطوائف المعترفِ بها والتي تحدِّد له أُطُرَ ولادته وزواجه وموتِه ودفنِه وممارستِه لحقوقه المدنية، وإنّ هذا الوجود جزءٌ من نظام سياسي ذي طبيعة طائفية يولِّد ما يسمى بالطائفية.[1] ولأنّ النخب بحاجة إلى «رعايا» في ظلّ النظام الطائفي، ولأنّ «الرعايا» ليسوا مضمونين مع ضعف الهوية الطائفية، فقد استُخدم النظامُ الزبائني كرديفٍ مناسب. ويقوم هذا النظامُ على فرضيةِ استعداد النخب لتوزيع الموارد على «الرعايا،» في مقابل التزام هؤلاء بالولاء المستمرّ للنخب وتأييدِها بشتّى الوسائل

لكنّ النظام الطائفي والتنافسَ المستمرّ بين «مصالح» الطوائف، كما طرحتْها النخبُ تكرارًا واقتنعتْ بها مجموعاتٌ من طوائف عدّة، أدّيا إلى المزيد من اللاتوازن واللااستقرار في لبنان على عكس فرضيات ذلك النظام وقد ساهم في تنمية حالة اللاستقرار هذه سيطرةُ اقتصاد الخدمات الهشّ، المدعوم باستمرارٍ من النخب المارونية منذ القرن التاسع عشر.[2] وزادَ من حالة اللّااستقرار النتائجُ التمييزيةُ المدمِّرةُ للنظام الطائفي بين

١ ـ إدمون ربّاط، «**المعضلة اللبنانية» في لبنان والبنية الطائفية** (بيروت دار الفنّ والأدب، ١٩٨٥)، ص ١٥ ـ ١٦

٢ ـ أنظرْ في هذا الإطار إلى العلاقة الأوسع الذي يقيمها زياد حافظ بين الطائفية واقتصادِ الريْع في العالم العربي، وذلك في مقاله «الفئوية واقتصاد الريْع والفساد،» الآداب، العدد ٢/١، ٢٠٠٧، ص ٥١ ـ ٦٠

العناصر الأساسية المكوِّنة للطائفية في لبنان

المواطنين، ومحاولةُ القوى المتضرِّرة إلغاءَ هذا التمييز. وكان من بين المؤشِّرات الواضحة لازدياد التوتّر تصاعدُ العنف بشكل مطّرد في السنين العشر الأخيرة قبل حرب ١٩٧٥ الأهلية، والمرتبطِ بالحركات المطلبية الساعية إلى قيام إصلاحٍ فعلي ووقفِ التفاوت المتزايد بين المركز والأطراف وبين الطبقات الدُّنيا والعليا.

في هذه الفترة بالذات ظهرتْ محاولةٌ مثمرة، ولو تدريجيّاً، لتأطير الشيعة ـ وكانت وفرةٌ منهم تنتمي إلى عدد من القوى القومية واليسارية العلمانية ـ في إطار تنظيم طائفي. وكانت الفرضياتُ المتضمَّنة في هذا التحرّك تشير إلى إخفاق النخب الشيعية في إعلاء شأن الطائفة وتحسينِ مستوى أفرادها، وتؤكّد وجوبَ حصرِ ديناميّتهم ورغبتهم في التغيير في أطرٍ تنظيميةٍ وتمثيليةٍ طائفية.

مع بدء حرب ١٩٧٥ تراجع النظامُ الطائفي إلى حدود هيمنة النخب الطائفية على «مناطقها» في حالات كثيرة. وراجت معها المقولاتُ الإيديولوجية عن وجود «فروق ثقافية أساسية» بين الطوائف، و«اختلافٍ حادٍّ» في الرؤية لا يُمْكن تذليلُه بسهولة، كمثل الدراسات التي صَدرتْ عن الكسليك في فترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧. وانتشر الحديثُ في مناطق عدّة من لبنان عن الحاجة الماسّة إلى الأمن الذاتي والإدارة الذاتية، وصولاً إلى الكانتونات والفيدرالية والتقسيم... وهو ما عدنا نَسْمعه مجدّدًا اليوم.

ازداد القبولُ بالهوية الطائفية لدى العديد من اللبنانيين بعد الحرب، وقوي نفوذُ عدد من النخب الطائفية الجديدة، وتجدَّدَ إنتاجُ النظام الطائفي في «الجمهورية الثانية» على الرغم من بعض التبدّل في الأدوار بين نخب الطوائف. فالحديث في أطر «الخوف والغبن» عاد الآن من جديد بشكلٍ ما، ولكنْ في أُطُر النخب السُّنيّة والشيعيّة ومناصريها. فبعض النقاش بين هذه النُّخب، وفي «الشارعيْن،» يَحْمل ضِمْنًا خوفًا سُنّيًا من إمكانية الهيمنة الشيعية المدعومة بالحجم الديموغرافي الكبير للشيعة وباحتمال تزايده المطّرد (كما أشار أحدُ أقطاب النُّخب الشيعية في الآونة الأخيرة). يُضاف إلى ذلك تخوُّفُ «السُّنّة» من دعمِ دولةٍ قوية دينية كإيران للشيعة في لبنان. أما «الشيعة» فيشعرون بالغُبْن نتيجةً لتحكّم النخب السُّنيّة بالقرار السياسي (مدعومةً بدولة سُنيّة قوية كالسعودية) على الرغم من كل التضحيات التي قدّمها «الشيعةُ،» ولاسيّما خلال حرب الصيف الماضي.

تستمرّ النخبُ اللبنانية في استخدام المقولات القائمة على المحاصصة الطائفية، وعلى «افعل التفصيل» الطائفي، لتشير إلى مدى أهمية الطائفة في وصفها مدماكًا سياسيّاً أساسيّاً في بناء الدولة اللبنانية. وقد لفت نظري تصريحٌ للنائب الماروني عن منطقة كسروان ـ جبيل نعمة الله أبي نصر، وهو متحالفٌ مع التيار الوطني الحرّ، حول اللقاء الذي تمّ في ٩ آذار ٢٠٠٧ بين الرئيس نبيه برّي والنائب سعد الحريري بعد انقطاع طويل. فأبي نصر يعترض في تصريحه على كون هذا اللقاء تمّ بين قياديّيْن من السُّنة والشيعة ناقشا فيه أمورًا عامةً تتعلّق بالتفاوض بين قوى السلطة وقوى المعارضة وغُيّب فيه «على وجه الخصوص ممثّلو الطوائف المسيحية، وفي مقدّمها الطائفةُ المارونيةُ وهي المؤسِّسة للبنان الوطن،» ويضيف إليها الدروزَ، وهم مع الموارنة (في نظره) في مقدّمة «الطوائف المؤسِّسة للكيان اللبناني» ويؤكّد النائب أبي نصر أنّه لم يكن ليعترض على لقاء برّي ـ الحريري لو أنّه بحث شؤونًا مذهبيةً شيعيةً ـ سنيّة![1]

نحن الآن في قمّة اللااستقرار بعد الحرب الأهلية السابقة، وعلى شفير حربٍ أهليةٍ جديدة. وقد ساهمت الطائفيةُ ونظامُها ونخبُها بشكل أساسي في التأجيج الطائفي لاختلاف الآراء بين اللبنانيين، ولعبتْ ولا تزال الدورَ الرئيسيَّ الضامنَ لإمكانية حدوث الحرب والمعطِّلَ لإمكانيات الاستقرار السياسي على المديَيْن القصير والبعيد.

بيروت

د. سامي عفيش

أستاذ جامعي وباحث أكاديمي من لبنان

١ ـ **النهار**، ١٢ آذار ٢٠٠٧